تحليل أثار الانفاق الحكومي على بعض مؤشرات الفقر في العراق للمدة ٢٠٠٤- ٢٠١٩

((Analysis of Government Spending Lm pact on some Poverty Indicators in Iraq (2004-2019))

الباحثة: هبه عبد الرزاق خضرأ د. أحمد عبد الله سلمان الوائلي

جامعة واسط – كلية الإدارة والاقتصاد

hebarazak88kk@gmail.com hhh381898@gmail.com

المستخلص:

تعد سياسات الانفاق الحكومي أحد أبرز السياسات الاقتصادية التي تؤثر في بعض المتغيرات الاقتصادية التي تدعم عملية النمو الاقتصادي، وذلك بسبب تأثيرها بشكل أساس في معدلات الفقر في العراق والذي امتد لسنوات طويلة و أزاد تأثيرها بعد عام ٢٠٠٣ لعدة أسباب منها اقتصادية واجتماعية وأخرى سياسية، استند البحث إلى فرضية أنَّ بالرغم من تزايد الانفاق ووضع استراتيجيات للحد من ظاهرة الفقر في العراق إلا أن سياسة الانفاق العام تعاني من تشوهات وعدم كفاءة وفاعلية مع تزايد التباين في الدخل خلال مدة البحث .

يهدف البحث إلى أنَّ السياسات الاقتصادية الكلية ولاسيما سياسة الانفاق غالبا ما تهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي والرفاهية الاقتصادية وخفض الفقر، إلا أن تحقيق أو انجاز السياسات الملائمة لخفض الفقر، تتطلب العديد من الاستراتيجيات المترابطة من أجل تحقيق هذا الهدف، ولعل الخيار المركزي لتلك الاستراتيجيات يكون من خلال نمو اقتصادي مرتفع وتوزيع أكثر عدالة لثمار النمو واللذين يعدان مكملين لبعضهما البعض من أجل تحقيق معدلات فقر منخفضة.

الكلمات المفتاحية: الأنفاق الحكومي ، الفقر ، مؤشرات الفقر، التنمية الاقتصادية

((Analysis of Government Spending Lm pact on some Poverty Indicators in Iraq (2004-2019))

Abstract

Government spending policies are among the most prominent economic policies affecting some economic variables that support the process of economic growth, due to their major impact on poverty rates in Iraq, which have lasted for many years and increased their impact after 2003 for several reasons, including economic, social and political, The research was based on the hypothesis that despite increased spending and strategies to reduce poverty in Iraq, public spending policy suffers of distortions, inefficiency and ineffectivenss with Increased income disparity during the research period.

The research aims to ensure that macroeconomic policies, particularly spending policies, are often aimed at achieving economic growth, economic well-being and poverty reduction, But achieving appropriate poverty reduction policies requires many interrelated strategies to achieve this goal, and perhaps the central option of these strategies is through high economic growth and a fairer distribution of the fruits of growth, which are complementary to each other in order to lower poverty rates.

Keywords: Government expehditure, poverty, poverty indicators, economic development .

المقدمة:

لقد أثارت مسألة تحديد رؤية واضحة لمفهوم الفقر مناقشات عديدة ووجهات نظر متباينة تتفاوت بين التنمية الاقتصادية وعلماء الاجتماع والنفس، كونها تمثل ظاهرة يكتنفها العديد من التعقيدات وذات أبعاد متعددة، اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية وتاريخية ، فالفقر كما يشخصه أغلب المهتمين في هذا المجال هو حالة من الحرمان المادي التي تتمثل بمستوى المعيشة والحاجات الأساسية Basic Needs بوصفها معايير أساسية لتعريف هوية الفقر، فضلا عن الجانب النفسي المرتبط بالبعد الإنساني للفقر، والانعزال والاغتراب الناجمين عن التهميش والتمييز الاجتماعي والسياسي وكذلك الاتكالية وضعف القدرة على اتخاذ القرارات ومواجهة الصدمات الداخلية والخارجية وعدم الشعور بالأمان. إن هذا التطور الذي ترافق في إطار الرؤية التفصيلية لجوانب الفقر وخاصة خلال الربع الأخير من القرن الماضي أدى إلى توسيع الآفاق ولا سيما في إطار السياسات اللازمة المناهضة الفقر.

حظيت الدراسات المتعلقة بالفقر بالاهتمام المتزايد خلال العقود القليلة الماضية من العديد من وكالات التنمية الاقتصادية في إطار التركيز على السياسات الملائمة لخفض الفقر، كونها ظاهرة يكتنفها العديد من التعقيدات وذات أبعاد متعددة منها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية والتاريخية ، وعليه فان أغلب البلدان في إطار أهدافها الاقتصادية والاجتماعية تهدف إلى رفع مستويات المعيشة للأفراد ذوي الدخول المنخفضة ولاسيما في ظل تدني مستويات النمو الاقتصادي والتباين المرتفع في توزيع الدخل خلال العقدين الأخيرين ، اللذين زاد فيهما سوء الفقر العالمي نتيجة للتشوهات أو عدم كفاءة وفاعلية السياسات الاقتصادية الكلية فضلا عن الأثر الذي تركته قروض التكييف الهيكلي في الثمانينات والإخفاقات التي واجهت المنظومة الاشتراكية في إطار التحولات الاقتصادية والأزمة المالية التي واجهت دول شرق آسيا في أواخر التسعينات فضلا عن النزاعات المسلحة على المستوى الوطني والإقليمي وتأثيراتها غير المرغوبة في عملية التنمية ولتشكل عوامل مساعدة في تزايد حدة الفقر.

مشكلة البحث:

نلحظ هنالك انتشاراً واسعاً لظاهرة الفقر في العراق خلال العقود الثلاثة الأخيرة، زيادة على الارتفاع الحاصل في مستوى التفاوت في توزيع الدخل ، وإن السياسات الاقتصادية الكلية ومنها سياسة الانفاق العام في العراق والهادفة إلى تخفيض مستوى التفاوت في

توزيع الدخل وبالتالي تخفيض الفقر، تفتقر إلى الدقة والتنظيم في إعداد استراتيجية مكافحة الفقر في العراق.

فرضية البحث:

بالرغم من تزايد الانفاق ووضع استراتيجيات للحد من ظاهرة الفقر في العراق إلا أن سياسة الانفاق العام تعاني من تشوهات وعدم كفاءة وفاعلية مع تزايد التباين في الدخل خلال مدة البحث.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى ابراز سياسات الانفاق الحكومي في العراق ومدى تأثيرها على مؤشرات الفقر في العراق خلال مدة البحث وماهي مواضع التأثير من عدمه لأنواع الانفاق المستخدم للتخفيف من حدة الفقر في العراق وعليه فأن البحث يهدف إلى تحليل وقياس التأثيرات المتولدة عن سياسات الانفاق العام في اتجاهات الفقر

منهجية البحث:

حدود البحث الزمانية والمكانية :

١- المكانية: تمثلت حدود الدراسة المكانية في العراق فقط .

٢- الزمانية المدة المحصورة بين (٢٠٠٤ - ٢٠١٩) ، وان وجدت ثمة سنوات سابقة لهذه المدة ولاحقة فهي من أجل المقارنة.

لغرض بلوغ الهدف والتأكد من صحة الفرضية من عدمها تم اعتماد الاسلوب الوصفي التحليلي والذي تم دعم نتائجهُ بالأسلوب الكمي القياسي من أجل استكمال متطلبات البحث والوصول إلى نتائج التحليلات لأثر سياسة الانفاق العام في معدلات الفقر.

المبحث الاول

الإطار النظري للأنفاق الحكومي.

أولاً: مفهوم الانفاق الحكومي.

للنفقات العامة أهمية كبيرة في علم المالية العامة فهي وسيلة لإشباع الحاجات العامة المتزايدة والمتجددة عبر الزمن وهي أحدى أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة لتحقيق التوازن الاقتصادي وتحقيق الأهداف الاقتصادية ومنها الاستقرار الاقتصادي إذ تقوم الحكومات بنشاطات اقتصادية متعددة ومتنوعة وفقاً لتطور فلسفتها الاقتصادية والاجتماعية ودرجة التطور والتقدم التي وصل إليها المجتمع .

لذا يعبّر عن الإنفاق العام إجمالي المبالغ النقدية والتحويلات التي تقوم بها الحكومة لغرض إنتاج السلع والخدمات الهادفة لإشباع الحاجات العامة المتنوعة والمدفوعات التحويلية وتسديد أقساط الدين العام وفوائده.

كما يعرف الإنفاق الحكومي بانه (مبلغ نقدي يدفع بوساطة خزانة عامة لإشباع حاجة عامة)[1] ، لذا فان عناصر هذا الإنفاق هي المبلغ النقدي والهيئة العامة وإشباع الحاجة العامة. يعد مفهوم الأنفاق العام من المفاهيم المحددة الدلالة لأنه يعرف في اغلب

الاحيان على انه مبلغ مالي ينفق من الدولة او احد مؤسساتها ذات الصبغة العامة من اجل تحقيق جملة من المنافع العامة للمجتمع وهو مقرون بموافقة السلطات التشريعية[٢].

ولقد اعطى (Bleaney)[*] مفهوماً جديداً للأنفاق العام ، حيث أوضح بأن الانفاق العام يكون على نوعين (انفاق منتج – انفاق غير منتج) وهذا المعيار يستند على الاثر المتوقع من بنود الانفاق التي تحددها الحكومة من خلال خططها الانفاقية ، وقد صنف (Bleaney) النفقات الى نفقات منتجة (حقيقية) واخرى غير منتجة (غير حقيقية اي تحويلية)، إذ ان النفقات المنتجة هي التي تزيد من حجم الناتج المحلي ، أما النفقات غير المنتجة هي التي ليس لها تأثير على حجم الناتج المحلي لأنها عبارة عن اعادة توزيع للدخل نفسه[٣]، والمنتجة هي من تضيف طاقة إنتاجية جديدة في الاقتصاد، واما غير منتجة فهي تنفق بشكل نهائي بلا إضافة للطاقة الإنتاجية، وهناك من يعبر عن النفقة العامة بانها "مبلغ من المال يصدر عن الدولة او أي شخص معنوي يهدف الى تحقيق المنفعة العامة"[٤].

ويكون الإنفاق العام جزءاً كبيراً من الطلب الكلي سواءً في البلدان النامية أو المتقدمة والإنفاق العام لا يتحدد وفقاً لإيرادات الحكومة أو صادراتها أو توقعات الربح ويكون مستقلاً عن الدخل القومي، فالدولة لا يمكنها التوقف عن الإنفاق العام حتى لو كان دخلها منخفضاً جداً أو صفر وذلك بسبب قابليتها غير المحدودة في توفير الإيرادات المتنوعة عن طريق الاقتراض أو الإصدار النقدي الجديد، كذلك إن قرار الانفاق العام خاضع إلى القرار السياسي بالدرجة الأولى وفلسفة السلطات في مدى إشباع الحاجات والخدمات العامة[١]، كون ان الانفاق العام يعبر عن وجود الدولة وتأثيرها في الاقتصاد والمجتمع ، فالأنفاق الأداة الرئيسة لتنفيذ سياسة الدولة وتحقيق أهدافها.

ثانياً : مفهوم الفقر ومؤشراته

أن مشكلة الفقر من المشكلات التي تواجها العديد من المجتمعات ولاسيما النامية إذ تعد من المشكلات المعقدة ولها إبعاد متعددة وبناءً على هذا تعددت تعريفات الفقر ومؤشراتهُ وفي هذا المبحث سيتم التطرق إلى مفهوم ومؤشرات الفقر ومقاييسهُ آثارهُ .

١ – مفهوم الفقر:

عرف البنك الدولي الفقر أنه "الحالة الاقتصادية التي يفتقر فيها الفرد للدخل الكافي ، للحصول على المستويات الدنيا ، من الرعاية سواء أكانت في المسكن أو الملبس أو المأكل أو الصحة أو التعليم وكل ما يدخل ضمن الاحتياجات الفردية لتأمين مستوى لائق من الحياة"[٥]. وعرف تقرير التنمية في العالم في عام ١٩٩٠ الفقر" أنهُ

انعدام الفرص والخيارات المتاحة ذات الأهمية الأساسية للتنمية البشرية وهي الصحة الجيدة والمستوى المعيشي اللائق والحرية واحترام الآخرين"[٦]. وأضاف تقرير التنمية للتعريف في عام ٢٠٠١ الضعف بالصوت والتمثيل والدخل[٧] .

ويعرف الفقر من الناحية الاقتصادية على أنهُ "عدم وفرة كمية المبالغ النقدية المقبولة اجتماعياً للحصول على الحد الأدنى الضروري للحياة من أجل البقاء واستمرار الكفاءة البدنية"[٨].

إذ يعد الفقر هو النقيض لعملية التنمية لبشرية ، وبالتالي الحرمان من الحصول على القدرات البشرية وتوظيفها بالشكل المناسب وبكفاءة ، وهو الوضع الذي لا يستطيع فيهِ الانسان من الحصول على ما يمكن من خلالهُ إشباع حاجاتهُ الغذائية بغية تأمين كم من السعرات الحرارية لكي يتمكن من مواصلة حياتهُ عند حدود معينة[٩].

ثانياً : مؤشرات الفقر.

قياس خط الفقر هو الخطوة الأولى في قياس الفقر ، ويعد هذا الخط وسيلة لقياس الفرق بين الفقراء ، إلا أن أهمية خط الفقر لا تكتمل إلا لتحديد شدة مشكلة الفقر، أما من خلال الحجم الفعلي للسكان الفقراء أو شدة حالة الفقر وعمقها، لذلك تم إيجاد مؤشرات خاصة لقياس الفقر ، وتعتبر هذه المؤشرات أدوات مهمة يمكن استخدامها لجمع المعلومات عن الفقراء وتحديد خط الفقر ، وكذلك قياس درجة الحرمان التي تعاني منها هذه الأسر أو الأفراد من أجل تخصيص هذا المقياس للأساس المنطقي ، اقترح البروفيسور إمارتي سين اثنين من البديهيات التي يجب أن تتحقق بمقاييس الفقر هما[١٠] :-

١- تقول البديهية الرتيبة إنه بافتراض بقاء جميع الظروف الأخرى كما هي ، فإن أي انخفاض في دخل الفقراء سيؤدي إلى زيادة الفقر.

٢- إن بديهية التحويل ، أي افتراض بقاء كل شيء على حاله ، فإن تحويل الدخل من فقير إلى فقير آخر ذي دخل أكبر سيؤدي حتما إلى زيادة الفقر ، ومن ثم ينشأ عنه مؤشرات مهمه للفقر منها:-

أ- نسبة أو معدل الفقر.

يعد هذا المؤشر من المؤشرات الهامة التي يمكن من خلالها تحديد نسبة السكان تحت خط الفقر ، ويحدد المؤشر نسبة الفقر بالنسبة لعدد الفقراء من إجمالي السكان الفقراء والمعادلة الفعلية لذلك المؤشر هي[١١] :-

$$H = G/N \times 100$$

حيث أن :-

H : نسبة السكان الفقراء.

G: عدد السكان الفقراء (عدد الأفراد تحت خط الفقر).

N : مجموع عدد السكان.

وبالإمكان حساب هذا المؤشر على مستوى الاسرة وكما في المعادلة الآتية:

$$\mathbf{R_1 = N_1/S_1 \times 100}$$

حيث أن:

R : نسبة الأسر الفقيرة .

N_1 : عدد الأسر تحت خط الفقر.

S_1 : مجموع الأسر في المجتمع.

على الرغم من أهمية هذا المؤشر ، إلا أنه لا يمكن قياس شدة الفقر ، لذلك تم العثور على مؤشر ثان.

ب- فجوة الفقر.

فجوة الفقر هي أحد المؤشرات المهمة لقياس المسافة أو قرب السكان من خط الفقر ، وهي تقيس حجم الفجوة بين دخل الفقراء ومستوى الفقر في الدولة. بمعنى آخر ، يمثل مقدار الدخل المطلوب للتخلص من الفقر والوصول إلى مستويات الفقر (المتطرف والمطلق) أو مستويات أخرى ، وقد استخدمت في البداية معادلات رياضية لقياس الفجوة[١٢] :-

$$P_a = \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{G} \frac{(Z - Y_i)}{Z} \times 100 \dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

حيث أن:

P_a : فجوة الفقر.

Z : خط الفقر (المطلق أو المدقع).

N : عدد السكان الإجمالي.

Y_i ..... ya : مستويات استهلاك الفقراء .

بعد فترة اكتشفت طريقتين لحساب هذا المؤشر :

١- محسوبة بالقيمة المطلقة ووحدة العملة ، وهي تساوي المبلغ الإجمالي المطلوب لرفع مستوى الاستهلاك لجميع الفقراء إلى مستوى خط الفقر ، وهو[١٣]:

$$P_G = G(Z - M) \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (2)$$

حيث أن:

P_G : فجوة الفقر.

Z: خط الفقر المطلق أو المدقع.

M : متوسط دخل الأفراد الفقراء أو الأسر الفقيرة.

G : عدد الأفراد أو الأسر الفقيرة.

٢- طريقة الحساب الثانية هي استخدامه لأغراض المقارنة ، لذلك عندما يكون استهلاك كل فرد مساويًا لخط الفقر ، يتم حسابه كنسبة مئوية من إجمالي قيمة الاستهلاك لجميع السكان. وفقًا لطريقة الحساب هذه ، يتم استخدام الصيغة في الصيغة (١)[١٤].

على الرغم من أهمية هذا المؤشر في قياس الفقر ، إلا أنه لا يحافظ على الصيغة السابقة كما قدمها فوستر وكرين وثوربيك (١٩٨٤)[*]، إذ تم أعادة صياغة المؤشر ، من خلال أضافة وزن إلى الفجوة النسبية في الإنفاق ليعكس الاهتمام برفاهية أفقر الناس ، ويستند اختيارهم على الصيغة التالية[١٥] :

$$P_a = \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{G}\left(\frac{Z - Y_i}{Z}\right)^{\alpha} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (3)$$

حيث أن :

G:عدد الفقراء.

α: إنه ليس سالبًا أو > ١ ، أي أنه يتم تحديده من قبل صانع القرار من الخارج، عندما يكون α = ٠ ، يطلق عليه مؤشر عدد الرؤوس

$$P_a = G/N$$

أما إذا كانت α = ١

$$P_a = \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{G}\left(\frac{Z - Y_i}{Z}\right) = \frac{G}{N}\left(1 - \frac{yp}{Z}\right) \dots\dots\dots\dots\dots\dots (4)$$

حيث أن :Yp متوسط خط الفقر.

وهذا يعني ، من ناحية أنه يعكس شدة الفقر ، لأنه يقيس إجمالي الدخل الإضافي المطلوب لوضع كل متغير على خط الفقر لدعم دخل خط الفقر باعتباره متوسط دخل السكان، قيمة هذا المؤشر ما بين صفر وواحد ، حيث تعني القيمة الصفرية عدم وجود فقر ، والعكس صحيح .

المبحث الثاني

واقع الإنفاق الحكومي في العراق للمدة (2004-2019).

حظي موضوع الإنفاق الحكومي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري بالاهتمام منذ مدة، وقد تطور النقاش حول الموضوع بشكل نظري وعملي مع تنامي دور الدولة في النشاط الاقتصادي، لذا فان التحليل للسياسات الخاصة بالإنفاق الحكومي، وتبين إلى حد كبير حجم ونوع وطبيعة الدور الاقتصادي للدولة ويكشف عن حجم ونطاق دورها في حياة المجتمعات، أنّ التعرف على واقع الإنفاق الحكومي في العراق لابد من التعرف أولاً على واقع الاقتصاد العراقي والسياسات والإجراءات المتعلقة بذلك، إذ أنّ زيادة الإنفاق الحكومي بقسميه الجاري والاستثماري إنما يعود إلى تطور دور الدولة وتعاظم مسؤولياتها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومحاولة تحقيق نمو اقتصادي سريع ومستقر فضلاً عن معالجة مظاهر التخلف الاقتصادي، داخل الاقتصاد القومي في بلد كالعراق مثلاً، إذ أنّ حجم الإنفاق العام يتحدد بحجم الموارد المالية المتاحة سواء كانت من مصادر اعتيادية كالضرائب وإيرادات الدومين، أو غير اعتيادية كالقروض والإعانات والغرامات والإصدار النقدي الجديد أم مصادر طبيعية كالنفط وهذه المصادر جميعها تحدد قدرة الدولة على التوسع في الإنفاق العام .

أولاً: تحليل طبيعة النفقات الاستثمارية في العراق للمدة(2019-2004):

يؤكد الاقتصاديون أنَّ التنمية الاقتصادية تتأثر بمجموعة من العوامل والمتغيرات، ويأتي في مقدمتها الإنفاق الاستثماري أذ يعد النمو الاستثماري الاقتصادي في الاستثماري وبتالي زيادة الدخل القومي ومتوسط نصيب الفرد من الدخل والناتج وزيادة الرفاهية الاقتصادية، ومن خلال النظر إلى الجدول(1) نلاحظ أنَّ النفقات الاستثمارية وابتداءً من عام(2004)، أخذت بالتزايد والارتفاع وبشكل مستمر وتدريجي فبعد أنَّ كانت (3014733) مليون دينار بنسبة (9.38%) من حجم الإنفاق العام في عام(2004) بينما وصلت إلى (١١٨٨٠٦٧٥) مليون دينار عام(2008) وبنسبة (20%) من حجم الإنفاق الحكومي، في حين أنَّ (80%) من حجم الإنفاق الحكومي العام تذهب إلى الإنفاق الاستهلاكي، وبزيادة كلية قدرها(8865942) مليون دينار، في الوقت الذي تزايدت فيه النفقات الحكومية بمقدار(27.6) تريليون دينار وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (15%)، اما النفقات الاستهلاكية فقد نمت لمعدل نمو سنوي مركب قدره(50%)[١٦] .

أن الزيادات في الانفاق الاستثماري ما بين ٢٠١٠ لغاية ٢٠١٤ فتأتي من زيادة الايرادات العامة المستندة إلى ارتفاع اسعار النفط العالمية وأن كانت لا تتطابق مع تزايد الطاقة الانتاجية للاقتصاد ولا البنى التحتية المطلوبة وبذلك لم تؤدي إلى زيادة في الانتاج من السلع والخدمات ولا في الطاقة الانتاجية لذلك رافقت السياسة المالية التوسعية التي اعتمدها الحكومة خلال المدة(2019-2010)، وظهرت بعض الموجات التضخمية نتيجة لزيادة الإنفاق الحكومي وتحولت إلى زيادة في الدخول النقدية للأفراد وارفقها زيادة في الطلب الكلي على السلع والخدمات الاستهلاكية والتي اصطدمت بجمود الجهاز الإنتاجي، وعدم قدرتهُ على المنافسة في السوق المفتوحة امام السلع والخدمات المستوردة من الخارج، فتمثل ذلك بارتفاع أسعار السلع والخدمات مما دفع الحكومة إلى توفيرها عن طريق الاستيراد من الخارج بالاضافة إلى أن سياسة البنك المركزي يرفع قيمة الدينار العراقي ، الأمر الذي عمل لصالح السلع المستوردة من الخارج أذ تكون أرخص من السلع المنتجة في الداخل، أما السلع التي تنتج في الداخل فتقل قدرتها التنافسية خارج الأسواق العراقية، فكل هذه التعقيدات أسهمت في القضاء على قطاعات الإنتاج السلعي وجعلت من الأسواق العراقية عبارة عن أسواق لتصريف المنتجات المستوردة من الخارج، وسبب لنزيف مستمر للدولار الذي يحصل عليه العراق من

الصادرات النفطية ويفترض ان توفر الموارد النقدية لتحقيق التنمية الاقتصادية، وللمحافظة على توازن ميزان المدفوعات واستقرار سعر الصرف وقيمة العملة المحلية[١٧].

الجدول (1)

إجمالي الإنفاق والنفقات الاستثمارية والناتج المحلي الإجمالي في العراق ٢٠٠٤-٢٠١٩

السنة	إجمالي النفقات العامة (1)	النفقات الاستثمارية (2)	معدل نمو الاستثمارية (3)	الناتج المحلي الإجمالي (4)	نسبة (2) إلى (1)	نسبة(2) الى (4)
2004	32117491	3014733		53499238.6	9.38	5.63
2005	26375175	4572018	51.65	73911088.3	17.33	6.18
2006	38806679	6027680	31.83	96067160.6	15.53	6.27
2007	39031232	7723043	28.12	111961230	19.78	6.89
2008	59403375	11880675	53.83	158443584	20	7.49
2009	52567025	10513405	-11.50	131632210	20	7.98
2010	70134201	16130866	53.43	163104739	23	9.88
2011	78757666	17832113	10.54	218617835	22.64	8.15
2012	105139576	29350952	64.59	255727069	27.91	11.47
2013	119127556	34647000	18.04	274745875	29.08	12.61
2014	115937762	24930767	-28.04	267262788	21.50	9.32
2015	70397515	18564676	-25.53	196203013	26.37	9.46
2016	75055865	15894009	-14.38	198774369	21.17	7.99
2017	75490115	16464461	3.589	225722376	21.81	7.29
2018	80873189	13820333	-16.05	251064480	17.08	5.50
2019	111723523	24422590	76.71	266190571	21.85	9.17

المصدر:

١-وزارة المالية العراقية، دائرة الموازنة، الإيرادات والنفقات، للسنوات(2019-2004).

٢- البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاءات والابحاث، النشرة الاحصائية للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٩.

ثانياً : تخصيصات الدعم والرواتب والاجور من الإنفاق الحكومي:

ان أهمية الدراسة والتحليل للنفقات الحكومية العامة أرتبط بشكل كبير مع التطور والتوسع لدور الدولة الحديثة وتدخلها في الحياة الاقتصادية، فبعد التطور التاريخي لشكل الدولة وتحولها من دولة المحايدة الغير متدخلة في النشاط الاقتصادي إلى الدولة المتدخلة ثم المنتجة، كل ذلك أدى إلى تعدد الأدوار التي تقوم بها واختلاف الوظائف

والمهام التي تؤديها، مما تطلب هذا التوسع في المهام توسعاً أخر في النفقات العامة[١٨].

ان النفقة العامة وسيلة لتوزيع الدخل على المساهمين في الإنتاج وتسهم في زيادة الدخول الحقيقية لأفراد المجتمع من خلال السلع والخدمات التب تقدمها بصورة مجانية أو شبه مجانية وبأجور رمزية هذا من جانب، ومن جانب آخر فان الزيادة في النفقات العامة والاجتماعية توفر الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية والإنفاق على البطاقة التموينية ودعم القطاع الزراعي والقطاع الكهربائي والمحروقات، والإنفاق على السكن المناسب للفقراء، وهنا يتضح دور أو مهمة النفقات العامة في تخفيف الفقر وإعادة توزيع الدخل والثروة بصورة تحقق العدالة الاجتماعية[١٩].

- **تخصيصات البطاقة التموينية والمزارعين والكهرباء والمشتقات النفطية.**

لغرض الوقوف على طبيعة تخصيصات البطاقة التموينية وتخصيصات المزارعين، وتطور بنية النفقات المقدمة لهذه الفئات في العراق يمكن الاستعانة بالجدول(2) والشكل (1) إذ أن الموازنة العامة بعد(2003) اتجهت لدعم المزارعين وخصوصا الزراعة الواسعة الخاصة بالمحاصيل الاستراتيجية والبطاقة التموينية فضلاً عن الدعم الكبير للقطاع الكهربائي ودعم المحروقات والمشتقات النفطية والبنزين والأنواع الأخرى، أذ حققت تخصيصات البطاقة التموينية أعلى نسبة من النفقات العامة إذ بلغت(23.8%) في عام (2005)، إلا أن هذه التخصيصات أخذت بالانخفاض للسنوات اللاحقة خلال نهاية مدة الدراسة وذلك بسبب تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي التي يدعوا إليها صندوق النقد الدولي تتمثل في رفع الدعم الحكومي عن الكثير من الخدمات لعامة وفسح المجال إمام لقطاع الخاص، وقد اعتمدت الدولة على سياسية مالية توسعية نستهدف رفع المستوى المعيشي للأفراد من خلال مجموعة من القنوات الاتفاقية ومنها زيادة الرواتب والأجور للعاملين في مختلف القطاعات الاقتصادية.

أما عن النفقات المخصصة لدعم المزارعين فهي الأخرى لم تحظى بنسبة كافية وقادرة على رفد قطاع الإنتاج السلعي الاولي وهو القطاع الزراعي أذ انها لم تتجاوز نسبة التخصيصات خلال مدة الدراسة أل(1.7%) عام(2014) وهي نسبة منخفضة جداً حيث فانعكست في كميات الانتاج التي لا تغطي حتى جزء من حاجة السوق المحلي والاستهلاك الذاتي، حيث ان هذا الانخفاض في التخصيصات لدعم المزارعين انعكس على أسعار المحاصيل الزراعية، إلا أن التلكؤ في تسديد مستحقات المزارعين نتيجة الازمات التي تعرض لها الاقتصاد العراقي التي أدت إلى انخفاض إيرادات الموازنة

العامة ومن ثم أدت إلى انخفاض نسب الدعم بالنسبة إلى النفقات العامة، أما قيمة الدعم بالنسبة للكهرباء والمشتقات النفطية فهي لم تكن أفضل حالاً من التخصيصات السابقة إذ حققت نسب متفاوتة كانت أعلى نسبة في عام(2006) اذ بلغت(12.7%) من إجمالي الإنفاق حيث أنها لم تتجاوز الـ(4.3%) بعد عام(2006) حتى نهاية مدة الدراسة.

الجدول(2) التخصيصات لدعم البطاقة التموينية والمحروقات والزراعة والكهرباء وأخرى

السنوات	تخصيصات البطاقة التموينية (1)	نسبة دعم البطاقة التموينية من النفقات العامة (2)	دعم المزارعين (مليون دينار) (3)	نسبة دعم المزارعين من النفقات العامة (4)	أخرى تشمل الكهرباء ومشتقات نفطية (مليون دينار) (5)	نسبة تخصيصات الدعم الأخرى من النفقات العامة (6)	قيمة الدعم (مليون دينار) (7)	نسبة الدعم من النفقات العامة (8)
2004	5250000	16.34	300000	0.93	11954	0.03	5561954	18
2005	7350000	27.86	330000	1.25	142866	0.54	7822866	25
2006	4500000	11.59	300000	0.77	4762591	12.27	5827591	16
2007	3928000	10.06	249000	0.63	1159443	2.97	5336443	14
2008	3928000	3.95	349000	0.35	1805954	1.81	6082954	9
2009	4200000	7.98	412000	0.78	1640305	3.12	6252305	11
2010	3094610	4.41	510000	0.72	1907226	2.71	2726687	4
2011	4000000	5.07	750000	0.95	1946043	2.47	6696043	10
2012	4000000	3.80	618982	0.58	3792033	3.60	8411015	8
2013	4916750	4.12	618982	0.51	2899635	2.43	8435367	7
2014	3505977	3.02	1910972	1.64	2686615	2.31	8103564	7
2015	2500000	3.55	508148	0.72	959242	1.36	3967390	6
2016	2470000	3.29	503388	0.67	1765340	2.35	4738727	7
2017	1693000	2.24	498672	0.66	3248841	4.30	5440512	7
2018	1500000	1.85	451479	0.55	1325787	1.63	3277266	4
2019	1500000	1.34	484513	0.43	2287314	2.04	1500000	1

المصدر:

١- وزارة المالية ، دائرة المحاسبة الحسابات الختامية للسنوات ٢٠٠٤-٢٠١٩.
٢- البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والأبحاث، النشرات الاحصائية السنوية للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩).
٣- موقع وزارة المالية العراقية ،أرشيف الموازنة العراقية لسنوات مختلفة ،على الرابط
http://www.mof.gov.iq.

لغرض الوقوف على طبيعة وتطور تخصيصات الدعم في العراق كما في الجدول(7) الذي يوضح تطور النفقات الاعتيادية بالأسعار الجارية للمدة (2004-2019) ويتضح من النفقات العامة كانت طوال المدة ذات اتجاه توسعي وان شهدت انخفاضاً لبعض السنوات لكنها كانت ذات طبيعة متزايدة، فقد شهدت تطوراً واضحاً فكانت (5561954) مليون دينار في عام(2004) وكانت نفقات الدعم حوالي(6696043) مليون دينار في عام(2011) بمقدار زيادة (1134089) مليون دينار خلال المدة(2004-2011) بمعدل نمو سنوي بسيط(10%)، وأخذت

لغرض الوقوف على طبيعة وتطور تخصيصات الدعم في العراق كما في الجدول(٢) الذي يوضح تطور النفقات الاعتيادية بالأسعار الجارية للمدة (2004-2019) ويتضح من النفقات العامة كانت طوال المدة ذات اتجاه توسعي وان شهدت انخفاضاً لبعض السنوات لكنها كانت ذات طبيعة متزايدة، فقد شهدت تطوراً واضحاً فكانت (5561954) مليون دينار في عام(2004) وكانت نفقات الدعم حوالي(6696043) مليون دينار في عام(2011) بمقدار زيادة (1134089) مليون دينار خلال المدة(2004-2011) بمعدل نمو سنوي بسيط(10%)، وأخذت تتزايد حتى وصلت إلى (8435367) مليون دينار عام (2013) وبزيادة كلية قدرها (2849061) مليون دينار عن العام(2004) وهي أعلى زيادة حققتها نفقات الدعم خلال مدة الدراسة، وهذا التوسع في النفقات يشير إلى توسع دور الدولة في الحياة والاقتصادية وخروجها من الدور المحايد إلى المتدخلة التي منحتها قدرة في التوسع في إنفاقها العام فآلت الدولة إلى تقديم المزيد من خدماتها العامة المجانية وشبه المجانية.

الشكل (1)

الدعم للمزارعين والكهرباء والبطاقة التموينية وأخرى في العراق للمدة(2004-2019)

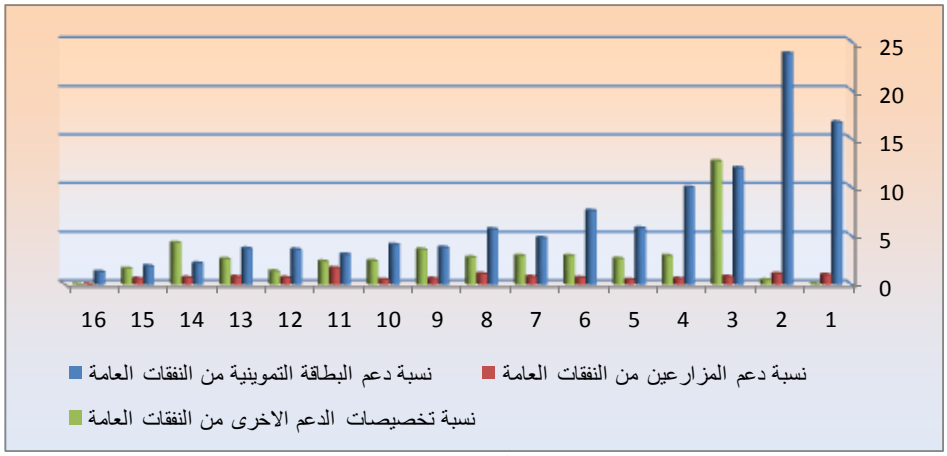

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول(7) .

ثالثا : أبعاد مؤشرات قياس الفقر في العراق:

بعد عام ٢٠٠٣ تم رفع العقوبات الاقتصادية عن العراق ومن ثم تم رفع الأجور والرواتب مما عزز ذلك من تحقيق تحسن ملحوظ للأسر في مستويات المعيشة، إذ نلاحظ من الجدول (٣) أن متوسط دخل الاسرة الشهري في تزايد مستمر، إذ ارتفع من (٤٤٩.٢) الف دينار عام ٢٠٠٥ الى (١٧٥٤.٨) الف دينار عام ٢٠١٤ وبمعدل نمو مركب[*] قدره (١٦.٣%) وبالتالي قد انخفضت نسبة الأفراد الذين تقل دخولهم عن (١٣٠٠) دينار عراقي في اليوم الواحد عما كان قبل عام ٢٠٠٣ أيام النظام السابق[٢٠]، أما على مستوى مصادر الدخل فإن الرواتب والاجور كان لها النصيب الاكبر من تلك المصادر، إذ ارتفعت نسبة متوسط الدخول المتحصلة من الأجور والرواتب من القطاع العام في توليد الدخل من (٤٦%) عام ٢٠٠٥ الى (٥١%) عام ٢٠١٤، أما نسبة متوسط دخل العاملين لحسابهم الشخصي ودخول أصحاب العمل انخفضت في عام ٢٠١٤ أذ بلغت(٢٠.٥%) عما كانت عليهِ في عام ٢٠٠٥ (٣٤.١%) حيث أن دخول العاملين واصحاب العمل تأتي من الانشطة الاقتصادية المختلفة لاسيما الزراعي والصناعي كما يلاحظ أن نسبة متوسط دخل الملكية فقد ارتفع هو الاخر من (١.٥%) عام ٢٠٠٥ الى (١٧.١%) عام ٢٠١٤، ويتضح من بيانات الجدول أنَّ نسبة متوسط

الدخول المتأتية من رواتب الرعاية الاجتماعية والدخول التحويلية والايرادات الاخرى متجهه نحو الانخفاض وبصورة عامة فإن المؤشرات المذكورة تظهر التحسن في المستوى المعيشي للأسرة العراقية أذ يتبين أن مصادر الدخل للأسر في العراق، حيث يوضح الأهمية الكبيرة للأجور والرواتب من القطاع العام وهيمنتها على باقي مصادر الدخل التي يحصل من خلالها الاسر على دخولهم أذ أن الرواتب الاجور تشكل النسبة الاكبر من مصادر دخل الاسر.

جدول (٣)
متوسط دخل الاسرة الشهري ونسب مصادرهُ من أجمالي الدخل المستلم(*) (٢٠٠٥-٢٠١٤)

السنة	متوسط دخل الاسرة الشهري (الف دينار)	نسبة الرواتب والاجور من الدخل الشهري (%)	نسبة دخل العاملين لحسابهم الشخصي ودخول اصحاب العمل(%)	نسبة دخل الممتلكات من ايجار المباني من الدخل الشهري (%)	نسبة الرواتب الاجتماعية من الدخل(%)	نسبة الدخول التحويلية وإيرادات الاخرى من الدخل(%)	المجموع
٢٠٠٥	٤٤٩.٢	٤٦.٠	٣٤.١	١.٥	٨.٣	٩.٩	١٠٠
٢٠٠٧	٩٥٢.٤	٤٥.٣	٢٥	١٩.٨	٥.٢	٤.٧	١٠٠
٢٠١٢	١٥٩٧.١	٥٢.١	١٩.٨	١٦.١	٦.١	٥.٩	١٠٠
٢٠١٤	١٧٥٤.٨	٥١.٤	٢٠.٥	١٦.٣	٦.٥	٥.٣	١٠٠

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على:
- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مسح ميزانية الاسرة السريع ٢٠٠٥، بغداد، ٢٠٠٥.
- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق ٢٠٠٧: تقرير الجداول، بغداد، ٢٠٠٨.
- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق ٢٠١٢: تقرير الجداول، بغداد، ٢٠١٤.
- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المسح الاجتماعي والاقتصادي المستمر ٢٠١٤، بغداد، ٢٠١٦.
(*) الدخل المستلم: وهو الدخل الذي تستلمهُ من جميع المصادر كالأجور والرواتب والدخل من الانشطة الاقتصادية والدخل من الملكية والدخول التحويلية مثل الرواتب التقاعدية والرواتب الاجتماعية والدخول التحويلية الاخرى كالمساعدات والاعانات .
- أما الدخل بأسعار السوق فهو الدخل المستلم مضاف اليهِ الفرق بين اسعار السوق لمواد البطاقة التموينية والاسعار المدفوعة إلى وكيل مواد البطاقة التموينية.

٢٠٠٥ الى (١٧.١%) عام ٢٠١٤، ويتضح من بيانات الجدول أنَّ نسبة متوسط الدخول المتأتية من رواتب الرعاية الاجتماعية والدخول التحويلية والايرادات الاخرى متجهه نحو الانخفاض وبصورة عامة فإن المؤشرات المذكورة تظهر التحسن في المستوى المعيشي للأسرة العراقية أذ يتبين أن مصادر الدخل للأسر في العراق، حيث يوضح الأهمية الكبيرة للأجور والرواتب من القطاع العام وهيمنتها على باقي مصادر الدخل التي يحصل من خلالها الاسر على دخولهم أذ أن الرواتب الاجور تشكل النسبة الاكبر من مصادر دخل الاسر.

المبحث الثالث

استراتيجية مقترحه للحد من ظاهره الفقر في العراق

بالرغم من اتباع خطط واستراتيجيات للحد من الفقر وصولا الى استراتيجية للتنمية المستدامة لغايه ٢٠٣٠ وبتعاون جهات محليه واقليميه ودوليه وبرعاية منظمات دوليه كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنظمات الإنسانية الدولية، الا انه واقع الحال لم يثبت نجاح هذه الخطط والاستراتيجيات لحد الان وغالبا ما تم وضع اليات بعيده عن الواقع وارقام طموحه لم تتوفر لها اليات مناسبه لتنفيذ لذا يتطلب اختيار اليات اكثر واقعيه وتشمل كل واقع الاقتصاد العراقي بكلم فاصله بداً من تحقيق الايرادات وكيفيه توجهاتها ومن ثم طريقه الانفاق العام واهم توجهاته كيفيه ترشيد هذا الانفاق وجعله اكثر كفاءه سوأ في تنشيط القطاعات الاقتصادية او في تحقيق مصروفات تحويليه قادر على اعانات الطبقات الفقيرة لحين تمكينها من الدخول في النشاط الاقتصادي بفعالية وكفاءه لذا يمكن وضع الاجراءات او الاليات الممكنة وفقا لما يأتي:

١- تنويع الايرادات العامة.

كما هو معروف للجميع ان الايرادات النفطية هي المهيمنة على النسبة الاعظم من الايرادات العامة وهذا ما تمت توضيحه في جداول الدراسة وان اي خلل او انخفاض فيها يسبب مشكله كبيره للموازنة العامة ويعرض الوضع الاقتصادي الى منزلق كبير تعجز الدولة عن تلافيه وتندفع نحو اجراءات ضاره غير محمودة عقباها وبالتالي سيحصل واضح تأثير واضح على قدرات المواطنين وبالذات

الفئات ت الهشة منه لذا يعد التفكير بتنويع الإيرادات اول الوليات الواجب العمل عليها من قبل الحكومة و على مؤسسات الدولة التنفيذية والتشريعية.

والسؤال كيف يتم ذلك؟

أ- الاتجاه نحو الضرائب عبر زياده قدرات الجباية والحد من التهرب الضريبي بوجود قواعد بيانات دقيقه عن المكلفين في الضرائب وحصر جميع منافذ الايرادات الضريبية

ب- تحصيل الضرائب الجمركية من المنافذ الحدودية وابعادها عن الفساد ومراقبتها بشده واعتبار التهاون فيها من الجرائم الكبرى كون التهاون فيها يكلف الدولة ايرادات هائلة تعوض بشكل كبير الانخفاض الحاصل في الايرادات الريعية بالإضافة الى تحصيل جميع الرسوم الجمركية وبدون تهاون .

ج- حصر جميع النشاطات التجارية والاقتصادية وفرض الضرائب عليها بشكل مقبول ومناسب مع نوع النشاط الاقتصادي او بدون تعسف لجعل مبلغ الضريبة لا يمثل عبء كبير على المكلف ولا يدفعه الى التهرب الضريبي وذلك يتسع الوعاء الضريبي بدل انخفاضه، أذ ان هنالك الكثير من الحملات والنشاطات الاقتصادية داخل المناطق السكنية غير خاضعه للضرائب.

د- جباية اجور الماء والكهرباء بشكل شهري منظم وبدون تعسف بوضع عدادات الماء والكهرباء في جميع المنازل التي تحصل على هذه الخدمات وتحصيل الأموال لتكون ايرادات على الاقل تفي بمتطلبات الصيانة و رواتب قطاع الكهرباء والماء.

هـ - تنفيذ الغرامات على كل المخالفات على الطرق العامة وعلى أموال الدولة والتجاوزات واجازات البناء والغرامات المرورية لتحقيق هدفين أولهما احترام القانون وهدف تحقيق إيرادات عامة للدولة .

و - استغلال الإيرادات المتأتية من الاجواء العراقية كون العراق ممر جوي عالمي وعدم التساهل في هذا الموضوع.

ز- متابعه اموال العراق المجمدة في الخارج والمهربة سوآ من النظام السابق او الحالي وهي او مال طائلة قادره على النهوض بكل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في العراق ومن ثم الحد من ظاهره الفقر في العراق.

ح- دعم القطاع الخاص وتوفير الفرصة للعمل سيزيد من حجم الوعاء الضريبي وبالتالي الحصيلة الضريبية و هذا امر حيوي ورئيسي لتنويع الايرادات الضريبية.

ط- استغلال الموارد الطبيعية الاخرى كالغاز الطبيعي وعلى الاقل استخدامه لتشغيل الطاقة الكهربائية لتعويض المبالغ الطائلة التي تنفق على استيراد الغاز الطبيعي من دول الجوار واستغلال هذا المورد لتقديم الخدمات والحد من ظاهره الفقر بتوفير فرص عمل وزياده قدرات الرعاية الاجتماعية للفئات غير القادرة على العمل.

يـ- السيطرة على جميع الايرادات العامة وبالذات الايرادات النفطية والحدودية من اقليم كردستان العراق.

٢- حسن إدارة الانفاق العام.

أ- ضبط الانفاق الجاري وتوجيه اذ يتطلب ترشيد الانفاق الترفي والهدر الحاصل في دوائر الرقابة واعداد المستشارين المبالغ فيه وتعدد المؤسسات رغم القدرة على تقليصها و ربط الدوائر مع بعضها للتقليل من المناصب وامتيازاتها واعداد السيارات والحمايات والانفاق على الوقود و السفر والايفاد والنثرية وغيرها من عمليات من غير مبرر والذي يستنزف الكثير من المال العام.

ب- استغلال الاموال المخصصة الانفاق الاستثماري استغلال أمثل في مشاريع البنى التحتية والتي تحقق اهداف مختلفة اولها زياده معدلات التشغيل وتخفيض نسبه البطالة وكذلك تقديم الخدمات العامة وكذلك مصدر جذب للاستثمار الداخلي والخارجي وتقليل كلف المستثمرين، وبالذات اذا تم استغلالها لإنجاز مشاريع الكهربائية والماء والصرف الصحي والطرق والجسور عامة اخرى بالإضافة الى اشراك القطاع الخاص فيها بما يزيد من حجم الوعاء الضريبي والايرادات الضريبية ويتم كل ذلك مراقبه تنفيذ هذه الانفاق بدقه وابعادها عن الهدر والفساد واتباع الية لتنفيذ كل المشاريع والمباني المتوقفة والتي سوف تستوعب اعداد كبيره من العاملين تعمل لتشغيل السوق ولو الجزء ذو نسب التنفيذ المرتفعة.

جـ- دراسة جميع انواع الانفاق واحتساب كفاءه كل نوع من الانفاق وتحديث قدرتها على تحقيق الأهداف التي انفقت من اجلها ونسب انجازها من اجل تخطيط الانفاق بشكل سليم بدون هدر وفساد.

د - مراقبه انفاق على المنافع الاجتماعية وبالذات شبكه الحماية الاجتماعية التي يشوبها الكثير من اللغط والفساد وذهابها لغير مستحقيها لذا يتطلب قاعده بيانات واضحة من اجل منع الفساد والهدر وتحقيق الشبكة هدفها حمايه الفقراء وتوفير لقمة العيش لهم.

هـ- الحرص على توفير الحصة التموينية في مواعيدها المحددة والحرص على توفير مفرداتها كامله ومراقبه موزعي البطاقة ومعاقبه المخالفين منهم و المتلاعبين بقوت المواطن وكما يتم حصرها بفئات محدده بشكل فعلي اذ هنالك العديد من العوائل التي لا تستحقها تستلم هذه الحصه في ما يتطلب حجبها وتوجيها الى العوائل التي تستحقها فعلا وهذا لا يتحقق الا بوجود مسوحات كامله ودقيقه من قبل الجهات المعنية .

و- المحاولة لتوفير مفردات البطاقة التموينية من الداخل وتشجيع المنتجين بالإعفاءات والدعم من اجل حثهم لإنتاج هذه

المفردات وبما يوفر عمله صعبه للحكومة تستخدم في معالجات اتفاقيه اخرى.

ز- وضع خطه مدروسة لإدارة الدين العام سواء الخارجي او الداخلي والاسراع في عمليات التسديد وبالذات الدين الخارجي والعمل على تجنبه قدر الامكان وذلك بأعداد موازنات متفقه مع الايرادات المحصلة واستخدام المال برشاد لتقليل الدين وعبء الدين والذي يؤثر سلبا على الانفاق مستقبلا في ايفاء الاحتياجات الضرورية للفرد العراقي.

حـ- مراجعه الرواتب الخيالية التي يتقاضاها المسؤولين السابقين الذين انتهت خدمات والذين يسكنون خارج القطر ومراجعه كل الامتيازات التي اعطيت لفئات معينه في ظروف غير طبيعية والتي تكلف الدولة اموال طائله مع تدقيق الكثير من الرواتب التقاعدية التي تعطى لغير مستحقيها عن اخرون في البلد والتحري عن حقيقة وضعهم القانوني.

ط- مراجعه المنح والاعانات التي تمنح الى دوائر الدولة وتطبيقها ومراقبتها وتخفيضها قدر المستطاع والعمل على ايجاد ايرادات لهذه المؤسسات لتغطيه جزء من انفاقها وبما يوفر اموال يتم استخدامها لأغراض استثمارية او تخفيض عجز الموازنة حتى لا يتم الاضطرار للدين او لاستخدام الاموال لأغراض الرعاية الاجتماعية والحد من ظاهره الفقر.

ي- الأنفاق على الصحة والتعليم بما يتناسب واهميتها في تنميه الموارد البشرية في زياده قدرات الافراد او المجتمع الصحية والتعليمية حتى يصبح الفرد اكثر فعالية واكثر ملائمة مع سوق العمل ورفع قدراتهم الانتاجية بما يجعله يحصل علي فرص عمل بشكل اكثر سهوله بفعل مؤهلاته العلمية والصحية.

ويعكس هذا الانفاق على نوع البني التحتية لقطاعي الصحة والتعليم من مستشفيات ومراكز صحيه متخصصه وجامعات متطورة ومختبرات علميه ومراكز بحوث العلمية والاجتماعية والإنسانية تعنى بحل مشاكل المجتمع، بالإضافة الى رفع مستوى المناهج العلمية وكل ذلك ينعكس على قدرات المجتمع في ايجاد فرص عمل حقيقيه ومنتجه وزياده فرص الاعمال الذهنية والفنية والإدارية المتطورة.

ك - عمل شراكات مع القطاع الخاص لغرض دعمه وحمايته من الابتزاز السياسي ورعايته واشراك ومنظمات المجتمع المدني المختصة مثل اتحاد الصناعات العراقية والتنمية الصناعية والجمعيات الفلاحية والنقابات بمختلف اشكالها في صناعه القرار من اجل اعطاء فرصه حقيقيه للقطاع الخاص للعمل وامتصاص البطالة وبالتالي الحد من ظاهره الفقر بالإضافة الى الشراكة

بين القطاع العام والخاص لرفع كفاءه شركات القطاع العام ذات الكفاءة المتدنية حاليا.

مـ- محاربه الفساد المالي والاداري وتوفير الفرص المتساوية لكل افراد الشعب في التوظيف وفق شروط عادلة وبدون تميز وهذا جانب المهم لتوفير عمل للطبقات الفقيرة والهشة واحساسهم بالمساواة وعدم الغبن.

ن – تحسين ما يتم انفاقه على الأجهزة الأمنية وهي مبالغ طائلة يجب ان تنعكس على ارض الواقع بتوفير الامن والطمأنينة للمجتمع وهذا الامر اساسي في ممارسه العمل والنشاط الاقتصادي وعامل جاذب للاستثمار المحلي والاجنبي وبما يوفر قاعده مهمه لزياده النشاط الاقتصادي و الاستثماري وبالتالي توفير فرص عمل وتشابكات اقتصاديه اماميه وخلفيه كل ذلك يعمل بموجبه على الحد من ظاهرة الفقر.

ص- لابد من تخصيص الدولة انفاق محدد على مشاريع اقتصادية كبرى تكون اساس لزيادة الطاقات الانتاجية و توفير مصدر ايرادات حكومية فرص عمل ضخمة سواء للمستثمرين او العاملين مثل مشاريع ميناء الفاو و طريق الحرير ومشاريع النقل والمواصلات و البتروكيمياويات واستصلاح الارضي.

ع – توجيه القروض الخارجية لمشاريع استثماريه حصرا لتحقيق زياده في الطاقة الإنتاجية واتباع القاعدة الذهبية في الاقتراض وليس الاقتراض لسد عجز الانفاق الجاري في الموازنة.

الاستنتاجات

١- ان التذبذب الحاصل في قيم ونسب المنافع الاجتماعية كان يتبع الوفرة المالية من عدمها حسب الإيرادات النفطية الفعلية لكل سنة مالية، بالإضافة الى المشكلات الأمنية التي القت بظلالها على الانفاق التحويلي وبالذات المنافع الاجتماعية اذ ان احداث داعش عام ٢٠١٤ زادت من الانفاق لأغراض الهجرة والمهجرين والتعويضات وشبكة الحماية الاجتماعية والانفاق على معسكرات اللاجئين والانفاق على عودتهم لذا حصل تزايد كبير في هذا الجانب لغاية ٢٠١٩.

٢- بالرغم من انخفاض نسبة الفقر في العراق بشكل تدريجي من ٤٠% عام ٢٠٠٥ الى ادنى مستوى لها عام ٢٠١٢ اذ بلغت ١٨.٩% بسبب التوظيف العام والانفاق الحكومي المرتفع بسبب تزايد الإيرادات العامة الا انها عادت للارتفاع بشكل متقارب لنصل الى ٢٤.٢%عام ٢٠١٩ وهذا يدل على عدم انتهاج سياسات مستمرة وخطوات

لخفض نسب الفقر، كما اثرت على انخفاض الإيرادات بعد عام ٢٠١٤ والاحداث الأمنية خلال هذه المدة.

٣- تعد ظاهره البطالة واحدة من اهم أسباب والتي يتطلب معالجتها من اجل معالجة الفقر والحد منه الا ان النسب خلال مده الدراسة لا توضح فعالية السياسات للحد من القفر اذ ان الظاهرة مرتبطة بشكل اني بالإيرادات والانفاق الحكومي .

<u>التوصيات</u>

١- توزيع البطاقة التموينية على مستحقيها بعد حصر هذه الفئات عبر احصاء شامل سكاني واجتماعي ويتواعد بيانات واضحة ، من اجل التقليل الهدر في البطاقة وتوجيهها للفقراء فقط ودفع باقي تخصيصاتها الى شبكة الحماية الاجتماعية .

٢- وضع حلول عاجلة وسريعة لخفض دعم الطاقة واستيراد الوقود عبر المتعاقد على المحطات الكهربائية ودعم القطاع الخاص لأنشاء مصافي نفطية قادرة على انتاج المشتقات النفطية محلياً والتي ستعطى اثر مزدوج بتوفير المشتقات المحلية وزيادة التشغيل من جهة أخرى وخفض نسبة الفقر وعدد الفقراء .

٣- وضع موازنة خاصة من الموازنة العامة للأنفاق على الخطط المعدة للحد من ظاهرة الفقر وتحديد اهداف واقعية يمكن تحقيقها وبدون وضع افتراضات لا تمت للواقع بصله ، وهنا يحصل ربط بين الاهداف والانفاق لرفع كفاءة الانفاق مقابل الاهداف المرسومة للحد من الفقر .

الهوامش:

١) يونس احمد البطريق، مقدمة في علم المالية العامة : مطبعة الاهرام التجارية، مصر.،١٩٧٧، ص٨٥.

٢) سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة مدخل تحليلي معاصر، الدار الجامعية – بيروت – لبنان، ٢٠٠٨، ص ٤٥٩ – ٤٦٤.

*) رس مايكل بليني في نوتنغهام ١٩٧٨– ٢٠١٠. تكمن اهتماماته البحثية بشكل أساسي في الاقتصاد الكلي ، ولكنها تغطي نطاقًا واسعًا ضمن ذلك ، سواء النظري أو التطبيقي ، وغالبًا ما يكون ذا طابع دولي و / أو تنموي. نشر العديد من الكتب وأكثر من ١٢٠ بحثًا في مجلات علمية محكمة. وهو محرر في مجلة الاقتصاديات الأفريقية وكان باحثًا زائرًا في قسم الأبحاث بصندوق النقد الدولي في عدة مناسبات.

٣) Nobal Bay Raktar , blauca Moreno – how can pulice spinding help you grow , policy research ,work paper , 2010. P11.

.

٤) محمد مروان السمان واخرون، مبادئ التحليل الاقتصادي (الجزئي والكلي) ، دار الثقافة للنشر ،عمان،٢٠٠٨،ص:٢٧٧.

٥) INTRODUCTION TO POVERTY ANALYSIS World Bank Institute August 2005, p:9.

٦) عزة محمد حجازي، بحوث اقتصاديه عربيه، مجله علميه فصليه محكمه تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية العدد/٥١ ، لسنة ٢٠١٠ ، ص: ٨١.

٧) world development Report 200012001, ATTACKING POVERTY, OXFORD UNIVERSITY PRESS ,p12.

٨) سالم توفيق النجفي و احمد فتحي عبد المجيد، السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع اشاره خاصه للوطن العربي، ط١،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت– لبنان،٢٠٠٨ ،ص: ٣٩.

٩) كامل كاظم بشير الكناني، ارجوحة التنمية في العراق بين ارث الماضي وتطلعات المستقبل نظره في التحليل الاستراتيجي، دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية ، بغداد ، ٢٠١٣، ص:٢٥٧.

١٠) علي عبدالقادر علي ، تقييم سياسات استراتيجيات الإقلال من الفقر في عينة من الدول العربية،المعهد العربي للتخطيط، العدد/٤، ٢٠٠٢،ص:٢.

١١) محمد حسين باقر ، قياس الفقر في التطبيق ، سلسلة دراسات جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط،الكويت، ص: ٦٧.

١٢) Heba el – laithy (proverty reduction policies in Egypt ،(Economic and series No11 social commission for western asla eradicating poverty studies united nation 1999). P 65

١٣) محمد كاظم المهاجر ، الفقر في العراق قبل وبعد حرب الخليج ، نيويورك ، الاسكوا، ١٩٩٧، ص: ٢٦.

*) مؤشر يسمى (FGT) نسبة الى اسماء كل منهم ويرمز له في بعض الاحيانPa .

١٤) محمد كاظم المهاجر ، مصدر سابق، ص: ٢٦.

١٥) Mustafa Babiker (Impacts of public on poverty in arab countries preview of the CGE literature) www. Arab-api.org.

١٦) علي حسن الربيعي، تحديات بناء الدولة العراقية: صراع الهويات ومأزق المحاصصة الطائفية في: الاحتلال الأمريكي للعراق المشهد الأخير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2 ، 2009،ص: 104.

١٧) محمد سعد البلداوي، قياس فاعلية السياستين النقدية والمالية في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة نوروز، المجلد/2، العدد8، دهوك، ص: 2018، 185.

١٨) طاهر الجنابي، دراسات في المالية العامة، دار وائل للطباعة والنشر، ط2 ، عمان، الاردن، 2013، ص:263.

١٩) طلال كداوي، الإنفاق الحكومي والتنمية البشرية في الدول العربية، المجلة

العراقية للعلوم الإدارية، المجلد (4)،العدد (13)، جامعة كربلاء كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، 2006، ص: 96.

[٢٠]) العراق بعد عشر سنوات: الاقتصاد ينمو، لكن كم عدد المستفيدين ؟، مقال منشور على الانترنت بتاريخ ٢٠١٣/٤/٢٤، متوفر على الرابط التالي : www.irinnews.org/ar/report.

*) النمو المركب =[(سنة المقارنة/سنة الاساس)^(1/n) -1]×١٠٠

=[(١٧٥٤.٨/٤٤٩.٢)^(1/9) -1]×١٠٠

=١٦.٣%.

المصادر

١- حمد كاظم المهاجر ، الفقر في العراق قبل وبعد حرب الخليج ، نيويورك ، الاسكوا، ١٩٩٧.

٢- سالم توفيق النجفي و احمد فتحي عبد المجيد، السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع اشاره خاصه للوطن العربي، ط١،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت– لبنان،٢٠٠٨.

٣- سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة مدخل تحليلي معاصر، الدار الجامعية – بيروت – لبنان، ٢٠٠٨.

٤- طاهر الجنابي، دراسات في المالية العامة، دار وائل للطباعة والنشر، ط ٢، عمان، الاردن، ٢٠١٣.

٥- طلال كداوي، الإنفاق الحكومي والتنمية البشرية في الدول العربية، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد (٤)،العدد (١٣)، جامعة كربلاء كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، ٢٠٠٦.

٦- العراق بعد عشر سنوات: الاقتصاد ينمو، لكن كم عدد المستفيدين ؟، مقال منشور على الانترنت بتاريخ ٢٠١٣/٤/٢٤، متوفر على الرابط التالي : www.irinnews.org/ar/report.

٧- عزة محمد حجازي، بحوث اقتصاديه عربيه، مجله علميه فصليه محكمه تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية العدد/٥١ ، لسنة ٢٠١٠ .

٨- علي حسن الربيعي، تحديات بناء الدولة العراقية: صراع الهويات ومأزق المحاصصة الطائفية في: الاحتلال الأمريكي للعراق

المشهد الأخير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٢ ، ٢٠٠٩.

٩- علي عبدالقادر علي ، تقييم سياسات استراتيجيات الإقلال من الفقر في عينة من الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط، العدد/٤، ٢٠٠٢.

١٠- كامل كاظم بشير الكناني، ارجوحة التنمية في العراق بين ارث الماضي وتطلعات المستقبل نظره في التحليل الاستراتيجي، دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية ، بغداد ، ٢٠١٣.

١١- محمد حسين باقر ، قياس الفقر في التطبيق ، سلسلة دراسات جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

١٢- محمد سعد البلداوي، قياس فاعلية السياستين النقدية والمالية في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة نوروز، المجلد/٢، العدد٨، دهوك، ص: ٢٠١٨.

١٣- محمد مروان السمان واخرون، مبادئ التحليل الاقتصادي (الجزئي والكلي) ، دار الثقافة للنشر ،عمان،٢٠٠٨.

١٤- يونس احمد البطريق، مقدمة في علم المالية العامة : مطبعة الاهرام التجارية، مصر.،١٩٧٧.

15- Heba el – laithy (proverty reduction policies in Egypt ، Economic and series No11 social commission for western asla eradicating poverty studies united nation 1999 .

16- INTRODUCTION TO POVERTY ANALYSIS World Bank Institute August 2005.

17- Mustafa Babiker (Impacts of public on poverty in arab countries preview of the CGE literature) www. Arab-api.org.

18- Nobal Bay Raktar , blauca Moreno – how can pulice spinding help you grow , policy research ,work paper , 2010.

19- world development Report 200012001, ATTACKING POVERTY, OXFORD UNIVERSITY PRESS .